

## فهرس المحتويات

الصفحة

الموضوع

٧	القسم الأول: نظم الشهر العقاري و ازدواج النظام في القانون المصري
٨	الباب الأول : نظم الشهر العقاري و موقف المشرع المصري منها
٨	الفصل الأول : الحاجة إلى شهر الحقوق العينية العقارية وأهداف الشهر
٨	المبحث الأول : الحاجة إلى شهر الحقوق العينية العقارية
٨	المطلب الأول : الطبيعة الخاصة للحقوق العينية
١٠	المطلب الثاني : الحاجة إلى شهر الحقوق العينية العقارية
١٣	المبحث الثاني :الأهداف الرئيسية من الشهر العقاري
١٣	المطلب الأول: تمكين الغير من العلم بالوضع القانوني للعقار.
١٣	أولا : دور الشهر في تحقيق الإعلام ومعرفة الغير بالوضع القانوني للعقار
١٣	ثانيا: أهمية الشهر في حماية الحقوق التي يكتسبها الغير على العقارات :
١٥	المطلب الثاني: حماية استقرار المعاملات التجارية والائتمان العقاري
١٥	أولا : الثقة والسرعة في المعاملات
١٥	ثانيا: تأمين الثقة و تحقيق العدالة
١٥	المبحث الثالث : جزاء التخلف عن إتمام إجراءات الشهر
١٦	أولا : ضرورة أن يكون الجزاء على التخلف عن إتمام إجراءات الشهر جزاءا رادعا
١٦	ثانيا : تنوع الجزاءات المفروضة على التخلف عن إتمام إجراءات الشهر العقاري
١٨	١- اجزاء الرئيسي
١٩	٢- : اللجوء إلى أنواع أخرى من الجزاء
٢٠	الفصل الثاني: النظم المختلفة للشهر العقاري في ضوء التشريعات المقارنة

٢٠	المبحث الأول : التطور التاريخي للشكلية و نظم الشهر العقاري
٢٣	المبحث الثاني : ظهور النظم المعاصرة للشهر العقاري
٢٥	المبحث الثالث : النظامان الأساسيان في مجال تنظيم الشهر العقاري
٢٦	المطلب الأول : نظام الشهر الكاشف عن وجود الحقوق العينية العقارية ( نظام الشهر الشخصي )
٢٦	الفرع الأول : تطور نظام نقل الملكية في ظل القانون الفرنسي القديم
٢٨	الفرع الثاني : تطور مبادئ نقل الملكية في ظل التقنين المدني الفرنسي
٣٤	الفرع الثالث : أهمية التسجيل العقاري في النظام القانوني الفرنسي
٣٦	الفرع الرابع : عيوب نظام السجل الشخصي في ظل التقنين المدني الفرنسي
٣٨	الفرع الخامس : عيوب نظام السجل الشخصي في التشريعات المقارنة
٤٠	المطلب الثاني : نظام الشهر العقاري المنشئ لنحقوق العينية العقارية ( نظام التسجيل العيني )

- الفرع الأول : ماهية نظام السجل العيني
- الفرع الثاني : نظام السجل العيني في القانون السويسري
- أولا : تطور نظام الشهر العقاري في التشريع السويسري
- ثانيا : انتقال الملكية في ظل قانون السجل العيني السويسري
- ثالثا : المبادئ التي يقوم عليها قيد الحقوق العينية العقارية في قانون السجل العيني السويسري
- رابعا : تقييم نظام السجل العيني في ضوء تجربة المشرع السويسري
- المبحث الثالث : تطور نظام التسجيل في مصر
- المطلب الأول : الشهر في الفترة السابقة على التقنين المدني
- المطلب الثاني : الشهر في ظل نظام التقنين المدني القديم
- أولا - استمرار العمل بنظام الشهر المطبق في ظل التقنين المدني القديم :
- ثانيا : عيوب نظام الشهر في ظل التقنين المدني القديم :
- المطلب الثالث : شهر التصرفات العقارية في ظل قانون التسجيل الصادر عام ١٩٢٣
- أولا - استمرار العمل بقانون الشهر العقاري الصادر في عام ١٩٢٣
- ثانيا - مزايا نظام الشهر في تشريع عام ١٩٢٣
- ثالثا : عيوب نظام الشهر في تشريع ١٩٢٣
- المطلب الرابع : شهر التصرفات العقارية في ظل قانون التسجيل الصادر عام ١٩٤٦
- أولا : استمرار المشرع في قانون عام ١٩٤٦ في اتباع سياسة التمهيد لإصدار قانون السجل العيني
- ثانيا : الاستمرار في تبني مبدأ اشتراط التسجيل لانتقال الحقوق العينية العقارية
- ثالثا : تقييم الإصلاحات التي ورد بها قانون تنظيم الشهر العقاري تمهيدا لنظام السجلات العينية
- ١- الإصلاحات التي ورد بها قانون تنظيم الشهر العقاري
- ٢- عيوب نظام الشهر في قانون ١٩٤٦

٦٧	المطلب الخامس : شهر التصرفات العقارية في ظل قانون السجل العيني الصادر عام ١٩٦٤
٦٩	الباب الثاني : المبادئ الحاكمة لنظام السجل العيني في مصر
٦٩	الفصل الأول : المبادئ الحاكمة للقيد في السجل العيني
٧٠	المبحث الأول : مبدأ تسلسل القيود
٧١	المبحث الثاني : مبدأ المشروعية
٧٢	الفرع الأول : مفهوم و مقتضى مبدأ المشروعية
٧٥	الفرع الثاني : إجراءات الشهر في السجل العيني في ضوء مبدأ المشروعية المادية
٧٥	أولاً : مفهوم القيد في السجل العيني
٧٨	ثانياً : إجراءات القيد الأول
٧٨	١- القيد التمهيدي
٨٢	٢- القيد النهائي
٨٢	ثالثاً : إجراءات إتمام القيود التالية على القيد الأول
٨٥	الفصل الثاني : المبادئ الحاكمة لأثر القيد في السجل العيني
٨٦	المبحث الأول : مبدأ الأثر المنشئ للقيد
٨٦	المطلب الأول : مفهوم القيد المنشئ وأساسه
٩٠	المطلب الثاني : علاقة الأثر المنشئ بالأثر المطهر للقيد
٩١	المطلب الثالث : علاقة مبدأ الأثر المنشئ للقيد بقاعدة القيد المطلق
٩٥	المبحث الثاني : الأثر المطهر للقيد الأول
٩٥	المطلب الأول : مفهوم الأثر المطهر وأساسه
١٠١	المطلب الثاني : نطاق الأثر المطهر للقيد الأول

- ١٠٣ الفرع الأول : مرحلة القيد التمهيدي
- ١٠٤ الفرع الثاني : القيد النهائي
- ١٠٥ - حق المضرور من القيد المعيب في التعويض
- ١٠٦ المطلب الثالث : مدى اعتبار القيد في السجل العيني مصدرا للحق
- ١٠٧ أولا : القيد الأول هو مصدر الحق في قانون السجل العيني المصري
- ١٠٧ ثانيا : الحجية المطلقة و الأثر المطهر للقيد الأول في السجل العيني المصري -
- ١٠٨ ثالثا : حدود الاستثناءات المقررة على الأثر المطهر للقيد الأول
- ١١٠ المبحث الثالث : حجية القيود التالية على القيد الأول
- ١١١ المطلب الأول : مبدأ الحجية النسبية للقيد
- ١١٣ الفرع الأول : الخلاف حول تطلب حسن النية في ظل نظام التسجيل العيني في مصر
- ١١٨ الفرع الثاني : تحديد المقصود بحسن النية في ظل قانون السجل العيني
- ١٢٣ الفرع الثالث : إمكان الطعن على القيود التالية على القيد الأول
- ١٢٣ أولا- تصحيح الأخطاء المادية في القيد
- ١٢٤ ثانيا- تصحيح القيد إعمالا لمبدأ المشروعية
- ١٢٨ المطلب الثاني : تبني الحجية المطلقة في الإثبات لمصلحة الغير حسن النية
- ١٢٨ الفرع الأول : المقصود بقوة الثبوت المطلقة في ظل قانون السجل العيني المصري
- ١٣٠ الفرع الثاني: دور مبدأ قوة الثبوت المطلقة في الإثبات
- ١٣١ الفرع الثالث :مدى الحماية المقررة لمصالح الغير بموجب الحجية المطلقة
- ١٣٤ القسم الثاني : محل الشهر والآثار المترتبة على إتمامه
- ١٣٦ الباب الأول : شهر التصرفات الواردة على الحقوق العينية العقارية والأحكام المثبتة لها
- ١٣٨ الفصل الأول : شهر التصرفات والأحكام النهائية المثبتة لها

- ١٣٨ المبحث الأول : شهر التصرفات والأحكام المنشئة والمقررة للحقوق العينية العقارية الأصلية
- ١٣٩ المطلب الأول : شهر التصرفات والأحكام المنشئة للحقوق العينية العقارية الأصلية
- ١٤٢ المطلب الثاني : شهر التصرفات والأحكام المقررة للحقوق العينية العقارية الأصلية
- ١٤٤ المطلب الثالث : جزاء التخلف عن شهر الحقوق العينية الأصلية
- ١٤٤ الفرع الأول : جزاء التخلف عن الشهر في ظل قانون الشهر العقاري
- الفرع الثاني : جزاء التخلف عن شهر التصرفات والأحكام المنشئة أو المقررة للحقوق العينية الأصلية في قانون السجل العيني
- ١٤٥
- ١٤٧ المبحث الثاني : قيد التصرفات والأحكام المنشئة والمقررة للحقوق العينية التبعية
- ١٤٩ الفصل الثاني : شهر الوصية
- ١٥٠ المبحث الأول : شهر الوصية في ظل قانون تنظيم الشهر العقاري
- ١٥٠ المطلب الأول : وجوب تسجيل الوصية في ظل قانون تنظيم الشهر العقاري
- ١٥١ المطلب الثاني : الجزاء المترتب على عدم تسجيل الوصية في ظل قانون تنظيم الشهر العقاري
- ١٥٢ المبحث الثاني : شهر الوصية في ظل قانون السجل العيني
- ١٥٢ المطلب الأول : القيد الوجوبي للوصية في ظل قانون السجل العيني
- ١٥٣ المطلب الثاني : الجزاء المترتب على عدم قيد الوصية في ظل قانون السجل العيني
- ١٥٥ الفصل الثالث : شهر عقد بيع العقار
- ١٥٥ المبحث الأول : الآثار المترتبة على عقد البيع قبل إتمام إجراءات الشهر
- ١٥٦ المطلب الأول : الالتزامات المترتبة على التعاقد
- ١٥٦ الفرع الأول : التزامات المتصرف إليه :
- ١٥٧ الفرع الثاني : التزامات المتصرف :
- المطلب الثاني : مدى إمكان تنفيذ الالتزام بنقل الحق العيني جبرا عن المدين في ظل قانون السجل العيني

- ١٦١ المطلب الثالث : انتقال الالتزامات التعاقدية إلى الورثة
- ١٦٢ المبحث الثاني : أثر إتمام إجراءات شهر عقد البيع
- ١٦٢ المطلب الأول : أثر الشهر على طبيعة العقد و تحديد وقت انتقال الحقوق العينية
- ١٦٣ الفرع الأول: أثر اشتراط التسجيل على طبيعة العقد :
- ١٦٣ أولا : مدى اعتبار التسجيل ركنا من أركان التعاقد في ظل قانون تنظيم الشهر العقاري
- ١٦٥ ثانيا : مدى اعتبار القيود التالية على القيد الأول في السجل العيني مصدرا للحقوق العينية العقارية
- ١٧٤ الفرع الثاني :أثر شهر العقد على تحديد وقت انتقال الحق العيني
- ١٧٤ أولا : الرأي القائل بالأثر الرجعي للتسجيل
- ١٧٧ ثانيا : الأثر الفوري لإجراءات الشهر في ظل قانون تنظيم الشهر العقاري
- ١٧٨ ثالثا : الأثر الفوري للقيد في ظل قانون السجل العيني
- ١٨٠ المطلب الثاني : أثر شهر العقد على حسم المنازعات بين المشتريين المتعاقبين
- الفرع الأول : بيع ذات العقار وعلى التوالي بواسطة بائعين مختلفين أحدهما صاحب الحق الأصيل والثاني غير مالك
- ١٨٠
- ١٨٢ الفرع الثاني : بيع ذات العقار بواسطة بائعين كل منهما صاحب الحق في التصرف في العقار  
( التنازع بين متلقي الحق عن الوارث ومتلقي الحق عن الورثة )

١٨٢	أولاً : الوضع في ظل التقنين المدني القديم
١٨٣	ثانياً : الوضع في ظل قانون التسجيل
١٨٤	ثالثاً : الوضع في ظل قانون تنظيم الشهر العقاري
١٨٥	رابعاً : الوضع في ظل قانون السجل العيني
١٨٧	الفرع الثالث : بيع ذات العقار بواسطة المالك الحقيقي بموجب عقدي بيع متعاقبين
١٨٨	الحالة الأولى : حالة التصرف في الحق العيني العقاري بواسطة عقدين متعاقبين أحدهما صحيح والآخر صوري
١٨٩	الحالة الثانية : حالة التصرف في الحق العيني العقاري بواسطة عقدين متعاقبين صحيحين صادرين من المالك الحقيقي
١٩٠	أولاً : معيار الأسبقية
١٩١	ثانياً : تأثير معيار الأسبقية في التسجيل بسوء نية المتصرف إليه التالي في ظل القانون المدني القديم
١٩٣	ثالثاً : تأثير معيار الأسبقية في التسجيل بسوء نية المتصرف إليه التالي في ظل قانون التسجيل
١٩٧	رابعاً : تأثير معيار الأسبقية في التسجيل بسوء نية المتصرف إليه التالي في ظل قانون تنظيم الشهر العقاري
٢٠١	خامساً : تأثير معيار الأسبقية في التسجيل بسوء نية المتصرف إليه التالي في ظل قانون السجل العيني :
٢٠٤	الباب الثاني : شهر الدعاوى المتعلقة بالحقوق العينية العقارية
٢٠٤	فصل تمهيدي : حسم الخلاف حول إمكان التعليق بدعاوى الطعن على الحقوق المقيدة في السجل العيني
٢٠٧	الفصل الأول : أنواع الدعاوى الخاضعة للشهر
٢٠٧	المبحث الأول : النصوص المنظمة لشهر الدعاوى
٢٠٨	أولاً : النصوص المنظمة لشهر الدعاوى في قانون تنظيم الشهر العقاري
٢٠٨	ثانياً : النصوص المنظمة لشهر الدعاوى في قانون السجل العيني
٢٠٩	المبحث الثالث : دعاوى استحقاق الحقوق العينية العقارية



- ٢١٠ المطلب الأول : رفع دعاوى استحقاق الحقوق العينية العقارية في ظل قانون تنظيم الشهر العقاري
- ٢١٢ المطلب الثاني : دعاوى استحقاق الحقوق العينية العقارية في ظل قانون السجل العيني
- ٢١٥ المبحث الرابع : دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية
- ٢١٦ المطلب الأول : دعوى صحة التوقيع
- ٢١٦ الفرع الأول : تحديد المقصود بدعوى صحة التوقيع و الغرض منها
- ٢١٧ الفرع الثاني : عدم جواز شهر صحيفة دعوى صحة التوقيع في ظل قانون تنظيم الشهر العقاري .
- ٢١٨ الفرع الثالث : عدم جواز التعليق بدعوى صحة التوقيع في ظل قانون السجل العيني
- ٢١٩ المطلب الثاني : دعوى صحة التعاقد
- ٢٢٠ الفرع الأول : مدى جواز شهر صحيفة دعوى صحة التعاقد في ظل قانون تنظيم الشهر العقاري
- ٢٢٢ الفرع الثاني : مدى إمكان شهر صحيفة دعوى صحة التعاقد في ظل قانون السجل العيني
- ٢٢٧ الفصل الثاني : الآثار المترتبة على شهر الدعاوى
- ٢٢٧ المبحث الأول : موقف المدعي في مواجهة الغير حسن النية الذي اكتسب حقه قبل شهر الدعوى
- ٢٣٠ المبحث الثاني : موقف المدعي بعد شهر الدعوى وشهر الحكم الصادر فيها
- ٢٣٢ المبحث الثالث : الضمانات المقررة في مواجهة الدعاوى الكيدية
- ٢٣٣ الباب الثالث : شهر الحقوق المكتسبة عن طريق الوقائع القانونية
- ٢٣٣ فصل تمهيدي : شهر الحقوق المكتسبة عن طريق الاستيلاء و الالتصاق و الشفعة
- ٢٤٠ الفصل الثاني : شهر الحقوق العينية المكتسبة عن طريق الإرث
- ٢٤١ المبحث الأول : مدى توافق شهر حق الإرث مع قواعد الشريعة الإسلامية
- ٢٤٣ المبحث الثاني : الأثر المترتب على شهر حق الإرث
- ٢٤٣ المطلب الأول : أثر تسجيل حق الإرث في قانون تنظيم الشهر العقاري
- ٢٤٤ المطلب الثاني : أثر قيد حق الإرث في قانون السجل العيني

- ٢٤٥ الفرع الأول : الجزاء المقرر على عدم إتمام إحراقات قيد حق الإرث في قانون السجل العيني
- ٢٤٧ الفرع الثاني : مدى جواز شهر حق الإرث عن جزء من التركة
- ٢٤٨ الفرع الثالث : الإعفاء من الرسوم لحفز الورثة على شهر حق الإرث
- ٢٤٩ الفرع الرابع : مدى الالتزام بشهر حق الإرث
- ٢٥١ الفصل الثاني : شهر الحقوق المكتسبة بالحيازة ( التنادم )
- ٢٥٢ المبحث الأول : التنادم في ظل قانون تنظيم الشهر العقاري
- ٢٥٧ المبحث الثاني : التنادم في ظل قانون السجل العيني
- ٢٥٨ المطلب الأول : رفض التنادم كسبب من أسباب كسب الحقوق العينية العقارية
- ٢٦٠ المطلب الثاني : تقييم موقف قانون السجل العيني المصري من التنادم
- ٢٦١ الفرع الأول : التنادم في مرحلة القيد الأول
- ٢٦٤ الفرع الثاني : التنادم في مرحلة القيود التالية على القيد الأول
- ٢٦٥ الفرع الثالث : مدى إمكان التمسك بالتنادم في ظل نظام السجل العيني
- ٢٧٣ الباب الرابع : شهر الحقوق الشخصية
- ٢٧٣ الفصل الأول : شهر ديون التركة
- ٢٧٤ المبحث الأول : إجراءات شهر ديون التركة
- ٢٧٦ المبحث الثاني : الأثر المترتب على شهر دين التركة
- ٢٨٠ المبحث الثالث : شطب التأشير بديون التركة
- ٢٨٢ الفصل الثاني : شهر الحقوق الناتجة عن التصرفات الواردة على منفعة العقارات
- ٢٨٣ المبحث الأول : كيفية الشهر
- ٢٨٣ الفرع الأول : النصوص القانونية
- ٢٨٤ الفرع الثاني : محل الشهر

- ٢٨٤ الفرع الثالث : التحقق من صحة السندات المقدمة للشهر
- ٢٨٥ الفرع الرابع : إجراء الشهر في قانون السجل العيني : بالمقارنة بقانون تنظيم الشهر العقاري
- ٢٨٦ المبحث الثاني : الأثر المترتب على شهر الحقوق الشخصية